أُردُنان لا يلتقيان

ياسل طلوزي

كان يمكن لائحةُ الاتهام الأردنية الموجهة ضد رئيس الديوان الملكي الأسبق، باسم عوض الله، والشريف عبد الرحمن (زيد) حسين، أن تمر مرور «الكرام»، لولا شوكتان جعلتاها تمرّ هذه المرة «مرور اللئام»؛ الأولى تمثلت بالتهمتين الثالثة والرابعة للشريف اللتين تضمنتهما اللائحة، والمتعلقتين بـ«حيازة المخدرات وتعاطيها». والثانية أنّ إعلان اللائحة تزامن مع حدث آخر لا يقلّ عنه أهمية، تشكيل لجنة إصلاح سياسي، برئاسة أحد رؤساء الوزراء السابقين، سمير الرفاعي، فشعر بعضهم بأنّ اقتران الحدثين معاً ما هو إلّا محاولة لترقيع شرخ عميقٍ في النسيج السياسي والاجتماعي الأردني الذي تربّب عن حادثة الأمير حمزة من جهة، والحراك العشائري الذي قاده النائب المُطاح من مجلس النواب، أسامة العجارمة، احتجاجاً على الموقف الرسمي من العدوان الصهيوني على غزّة، فبدا وكأنّ الانحياز الرسمي للإصلاح جاء لامتصاص البلبلة الناجمة عن هذه الأحداث غير المسبوقة في الحياة العامة الأردنية، ولا سيما أنّ أحد أقطاب واحدةٍ منها أمير من الأسرة الحاكمة التي عرفت بتماسكها ونهجها السلس في توارث الحكم، وقطب آخر في أخرى هو النائب الشاب من عشيرة وازنة من العشائر الأردنية التي عرفت بولائها المطلق لمؤسسة العرش، فبدا وكأنّ ثمّة بداية نكوص صريحة ومراجعة لهذا «المطلق»، ما يعني أنّ الركن العشائري الذي يمثل أحد الأركان المهمة في نظام الحكم مهدّد بالاختلال.

عموماً، لندع مسألة لائحة الاتهام المدوية بنحو ثلاثة آلاف كلمة، وأربع تهم، للقضاء، ليفصل فيها، على الرغم من أنّها، في رأيي، تحمل في طياتها بذور فنائها، لأنّ صياغتها جاءت مرتبكةً، معتمدةً أساساً على اعتراض رسائل نصيّة شبه مشفّرة، تحتمل تأويلاتٍ متعدّدة، ولا تشكل قانونيّاً أيّ دليل ملموس على الإدانة، بالإضافة إلى أنّ معظم ما ورد فيها يندرج في إطار حرية الرأي التي كفلها القانون، فمن حق كلّ من ورد اسمه في اللائحة أن يبدي اعتراضه على سياساتٍ رسميةٍ يراها تقود البلاد نحو الهاوية، ولو كانت هذه الاعتراضات جريمة، لحوكمت غالبية الشعب بهذه التهم. أما التهمتان الثالثة والرابعة المتعلقتان بالمخدّرات، فيبدو أنّهما جاءتا لتعويض نقص شعر به من أعدّ اللائحة، بديلاً، إذا برّأت المحكمة المتهم بهما عن جريمتي «مناهضة الحكم السياسي، والقيام بأعمال من شأنها تعريض المجتمع وأمنه للخطر»، تستوقف المرء في هذه المعمعة الصاخبة المحاولة الرسمية للتورية على هذه الأحداث الجسام، بتشكيل لجنة للإصلاح، وذلك مدعاةً للتساؤل عن نوع الإصلاح الذي يرومه الأردن الرسمي، وهل يبلغ نظيره لدى الأردن الشعبي؟ أرجّح أنّ الإجابة سلبية، فثمّة هوة كبيرة بين تطلّعين، ولا سيما إذا ما علمنا أنّ الإصلاح السياسي الذي يتطلع إليه الشعب لا يتوقف عند قوانين الانتخاب والأحزاب.

باختصار، الشعب يبحث عن انعطافةٍ جذريةٍ في حياته السياسية، في مقدمتها قطع العلاقات مع الكيان الصهيوني وإلغاء معاهدة السلام، وإعادة القضية الفلسطينية إلى سلم الأولويات. وهذا عين ما عبّر عنه الحراك الشعبي الهائل الذي شهده الأردن إبّان العدوان الهمجي على غزة، وكانت غالبيته من أبناء العشائر الأردنية الأصيلة التي بلغ تضامنها حدّ اختراق اثنين من أبنائها الحدود مع الاحتلال لمؤازرة الفلسطينيين، فهل الأردن الرسمي مستعدّ لتلبية هذا «الإصلاح» المطلوب شعبياً؟ أيضاً، يريد الأردنيون إصلاحاً يجنّب الأردن الانحياز إلى محور التطبيع مع الاحتلال، عبر فكّ التحالف القائم مع قطبه الرئيس في أبوظبي، فهل الأردن الرسمي مستعدٌّ للمجازفة بانهيار علاقاته مع الإمارات ودول أخرى في الخليج؟ تبعاً لذلك أيضاً، هل يستطيع الأردن الرسمي تجنيب نفسه الانخراط في تحالفات عسكرية استجابة لرغبات أميركية أو خليجية، كما فعل في أفغانستان وسورية والسعودية؟ يريد الأردنيون، أيضاً، إصلاحات أخرى تحدّ من تغوّل السلطات التنفيذية، بما فيها سلطة العرش نفسها، في صناعة القرار، خصوصاً في تشكيل الحكومات وحلّ مجالس النواب، فهل الأردن الرسمي مستعدٌّ للاستجابة؟

هذا ملخّص يسير للإصلاح من منظور شعبي، مع التذكير بأنّ الأردن الرسمي أخفق في التقاط أيّ لحظةٍ سانحةٍ لتحقيق الإصلاح الحقيقي، ومنها لحظة الربيع العربي الفائت، فهل يُلدغ الشعب ثانيةً من الجحر نفسه، ويصدّق ما ستؤول إليه مخرجات لجنة الإصلاح هذه المرّة؟ أغلب الظن أنّه سيُلدغ.

تركة «داعش» الأخطر

محمد أبو رمان

لم يحقق الانتصار العسكري في كلّ من العراق وسورية، وانهيار «الخلافة المتطرّفة» التي أقامها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، نهاية الظاهرة، ففضلاً عن أنّ التنظيم ما زال نشاطاً وفاعلاً في العراق وشرق الفرات في سورية، ويمتلك موارد بشرية ومالية كبيرة، كما يوضح الباحث حسن أبو هنية، فإنّ هناك مسائل عدة عالقة خطيرة ما زالت قائمة، وترتبط بما أحدثه التنظيم من «طفرة» على صعيد الدعاية والتجنيد ومصير آلاف البشر، الذين جذبهم التنظيم، أو وقعوا تحت سيطرته خلال مرحلة «الدولة» التي أقامها.

ناقش خبراء وباحثون غربيون وعرب متخصّصون هذه القضايا في مؤتمر «مستقبل داعش بعد مقتل قادته» الذي نظمه معهد السياسة والمجتمع في عمّان (بالتعاون مع مؤسسة «فريدريش إيبرت») قبل أيام قليلة. أجاب الباحث تشارلي ونتر عن سؤال مهم: كيف تعاملت دعاية التنظيم مع خسارته دولته ونهاية الشعار المعروف «باقية وتتمدّد» من خلال عرض التحول الكبير في الموضوعات التي تهيمن على منشوراته؟ إذ قارن بين مرحلتي القوة وبعد انهيار الدولة، لنجد أنّه، في المرحلة الأولى، كانت النسبة الكبرى من الدعاية تركّز على «الدولة المثالية» التي أقامها. أما بعد الانهيار، فأصبح التركيز على العمليات العسكرية التي يقوم بها، لتأكيد استمراريته وشرعيته. والملاحظ، وفقاً لونتر، أنّ التنظيم الذي انتقل بصورة مكثفة (على وسائل التواصل الاجتماعي) إلى «تلغرام»، أصبح - وفقاً لمنشوراته - أكثر حضوراً وفاعلية في أفريقيا وأفغانستان، بعدما كان تركيز الإعلام سابقاً على المركز (العراق وسورية). أمّا ماهر فرغلي، فيشير إلى الخلافات الأيديولوجية والفقهية التي بدأت تطفو على السطح، بخاصة بين التيار المتشدد (الحازمين) وتيار أبو محمد فرقان، وتيار البنعلي، الأسئلة المهمة يطرحها على الطاهر في الدراسة التي قدمها عن مخيم الهول ومصير آلاف العائلات المرتبطة بالتنظيم، حيث يعيش آلاف الأطفال الصغار، في ظروفٍ قاسية، بينما يأخذ بعضهم طريقه نحو المجتمع القوامين بعطي الأولوية المطلقة للرابطة العربية على كلّ الاعتبارات الأخرى. ومن هنا، بدا يتبلور فراق تاريخي مؤلم بين مكونات العثمانية، وخصوصاً بين العرب والترك، وانتهى الأمر إلى أن يأخذ كلّ سبيله، ويحدّد مصائره، ويبني سرديات السياسية والأيديولوجية وفق سياقاته ومصالحه الخاصة.

والحقيقة، إذا تجاوزنا التفاصيل التاريخية بشأن علاقة العرب بالأتراك، فثمّة حقيقة صلبة، فرضت نفسها منذ بداية القرن الثامن عشر، لا يمكن تجاهلها أو القفز فوقها في أي حال، وهي أن العرب والترك وشعوب البلقان وغيرهم كانوا جزءا من حالة ثقافية وسياسية عالمية، تتسم بصعود القوميات ومفاهيم تقرير المصير على أنقاض الإمبراطوريات القديمة المنهارة. وبغضّ النظر عن نوعية الخلاف والجدل الذي كان وما زال قائما بين المؤرخين والمفكرين السياسيين بشأن فكرة القومية وأصلها وفصلها، وما إذا كانت مجرّد صناعة مستحدثة من الدولة، أو هي بناء متخيل بالأساس، أو بناء تراكمي على معطى الإثنيات التي تمد عروقها في التاريخ، أو هي قومية دستورية على طريقة الفيلسوف الألماني، هابرماس، الثابت في ذلك أنها أكثر الحقائق السياسية صلابة ومقاومة في عصرنا الراهن، بما يفوق قوة الأيديولوجيات والعقائد والأديان.

ولا يخفى على أحد أن مسار العرب الحديث كان الأكثر وجعا ودراميةً من غيرهم، حيث انتهى بهم المطاف إلى كيانات مبعثرة، تتقاذفها لعبة الأمم والصراعات البينية والانقسامات الطائفية والعرقية، ولم يحققوا شيئا يذكر من طموحاتهم القومية. الشام موطن العروبة ومهد حلم الوحدة العربية يسير اليوم نحو مزيد من التمزّق، العراق موحّد ظاهريا، ولكن الانقسامات الطائفية والعرقية والتدخلات الخارجية تنخره، السودان انقسم بين شمال وجنوب، وهو معرّض لما هو أكثر، ليبيا نفسها مهددة بالتقسيم. وحدهم العرب انتهوا إلى حالة من التبعثر السياسي الهائل، على الرغم من وجود رباط لغوي وثقافي ومخيال مشترك. واليوم، مع تنامي مسار الانحدار والتفكك، يبدو أن غاية المنى أن يحافظ العرب على كياناتهم القُطرية الهشّة من اصلها، وألا يمعنوا أكثر في مزيد التشرذم والانحدار إلى ما دون الدولة «الوطنية».

خلافا لذلك، تمكّن الإيرانيون من انتزاع نواة قومية متماسكة نسبيا، تضمّ قوميات مختلفة مع غلبة العنصر الفارسي. خرج الأتراك منهزمين من الحرب العالمية الأولى، وخسروا أراضي كثيرة، لكنهم استنقذوا نواة صلبة في قلب الأناضول. أسس الباكستانيون قومية إسلامية متمايزة عن اقرانهم الهنود في شبه القارّة الهندية. أما العرب فقد انتهى بهم حلم المملكة العربية الكبرى التي كان من المنتظر أن تضم في البداية الحجاز وبلاد الشام والعراق، وتتوسع نحو ضم بقية العرب، انتهى بهم المطاف إلى مملكة صغيرة في صحراء الأردن، بعدما عبث الإنكليز بالشريف حسين وأبنائه وبددوا طموحاتهم... تخلص من ذلك كله إلى خلاصات لا بد من البناء عليها، إذا أراد العرب إنقاذ وضعهم، واستعادة قدر من تعافيهم السياسي وتوازنهم التاريخي المفقودين.

أولا: يجب أن يكفّ العرب عن التعامل مع فكرة الرابطة العربية برفض أو زهد، لأن المعطى القومي حقيقة راسخة، بما في ذلك في المجال العربي الإسلامي. كل أمم العالم تتعايش اليوم بشكل «ودّي» مع قومياتها، وتجل لغتها من دون حرج أو توتر، فلماذا يُطلب من العربي أن يقطع مع عروبته، أو أن يكون انتسابه للإسلام بديلا عن شعوره وطموحاته القومية المشروعة. والحقيقة أنه ليس من أمة تعبت بلغتها، وتبدّد ما بين أيديها من أرصدة رمزية (فضلا عن الأرصدة المادية المعلومة) بحجم ما نراه اليوم عند العرب. الإيراني، بما في ذلك الإسلامي، هو قومي بشكل أو بآخر، على الرغم من بروز المعطى المذهبي الشيعي. وهو إلى جانب ذلك يجلّ لغته الفارسية، ويوليها عناية فائقة. والتركي، بما في ذلك الإسلامي، تشكل وعيه السياسي حول معاني الأمة التركية بدرجة أولى. وقس على ذلك الماليزي والإندونيسي، فلماذا يُطلب من العربي أن يتجرّد من فكرة الرابطة العربية؟

ثانيا: على الرغم من أن القومية معطى قوي وفاعل في عصرنا الراهن مثلما ذُكر أعلاه، إلا أنه بالقدر نفسه لم يعد من الممكن اليوم الدفاع عن قومية مغلقة وعقائدية ومتعصبة، كما هو شأن الأتاتوركية في تركيا أو البعثية في العراق وسورية. الأمر المسلم به أن اللغة المشتركة تصنع الهوية، لكن يقوى العرب على التغلب على وهنهم ودخول مغامرة التاريخ، من دون تكامل عربي صحوب برؤية ومشروع وطموح مستقبليين. فكما أن القومية المنغلقة والمتعصبة لا أفق لها، فكذلك الأمر بالنسبة للانحسار في الكيانات القُطرية الضيقة والضعيفة.

رابعا: الحاجة إلى مشروع عربي متفاعل مع محيطه الإسلامي الواسع، وخصوصا مع الجوار الإسلامي المباشر. وفي مقدمة ذلك الترك والإيرانيون والباكستانيون، مع مراعاة واقع التنوع الديني والإثني والثقافي في المنطقة، إذ من المسلم به أن منطقة الشرق هي خزّان التنوع الإثني والمذهبي والديني، ومن يقفز على هذه الحقائق لن يجلب إلا الخراب والحروب الأهلية.

الخلاصة من ذلك كله أنه لا سبيل لنهوض الإسلام من دون نهوض عربي فاعل، لأن العرب هم مادة الإسلام ومعدنه، على ما يقول ابن خلدون. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن القيادة ليست تشريفا أو وراثة طبيعية، بل هي اختبار وطموح وحمل رسالة، وإذا لم ينهض العرب بمهمتهم التاريخية الكبرى، وينخلصوا من وهنهم وعجزهم، فليس من حقهم منع بقية أمم الإسلام الكبرى من تحمّل مسؤولياتها في قيادة الوضع العربي والإسلامي.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

> انتهى المطاف بالعرب إلى كيانات مبعثرة، تتقاذفها لعبة الأمم والصراعات البينية والانقسامات الطائفية والعرقية

الرابطة العربية والجوار الإسلامي

رفيق عبد السلام

يبدو أن علاقة العرب بأنفسهم ومخزون هويتهم الجمعي يشوبه قدرٌ غير قليل من الاضطراب والتوتر، ما زال يلقي بظلاله على واقع العرب وأحوالهم الراهنة، وهو أمرٌ مفهومٌ لاعتباراتٍ تاريخيةٍ وسياسيةٍ معلومة، فقد نشأ التوجه القومي، بادئ الأمر ومنذ أواسط القرن التاسع عشر، بين الإصلاحيين الإسلاميين، بعدما نافحوا طويلا عن الرابطة العثمانية المشتركة في مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية للقوى الأوروبية الصاعدة، وتبلور ما عرفت وقتها بالجهادية الإسلامية. دافعوا بحماسة منقطعة النظير عن التماثي الأخير للرجل المريض، وحماية ما سموها بيضة الإسلام المهدّدة، إلا أن الأوضاع الدولية وتطورت الأحداث في السلطنة كانت أكبر منهم ومن تطلعاتهم. ومع صعود النزعة الطورانية، ثم عمليات تعقب العروبيين الشوام، وتنكيل جماعة مدحت باشا بهم أواخر القرن التاسع وبداية القرن العشرين، تشكّل جيلٌ جديدٌ من القوميين يعطي الأولوية المطلقة للرابطة العربية على كلّ الاعتبارات الأخرى. ومن هنا، بدا يتبلور فراق تاريخي مؤلم بين مكونات العثمانية، وخصوصاً بين العرب والترك، وانتهى الأمر إلى أن يأخذ كلٌّ سبيله، ويحدّد مصائره، ويبني سردياته السياسية والأيديولوجية وفق سياقاته ومصالحه الخاصة.

والحقيقة، إذا تجاوزنا التفاصيل التاريخية بشأن علاقة العرب بالأتراك، فثمّة حقيقة صلبة، فرضت نفسها منذ بداية القرن الثامن عشر، لا يمكن تجاهلها أو القفز فوقها في أي حال، وهي أن العرب والترك وشعوب البلقان وغيرهم كانوا جزءا من حالة ثقافية وسياسية عالمية، تتسم بصعود القوميات ومفاهيم تقرير المصير على أنقاض الإمبراطوريات القديمة المنهارة. وبغضّ النظر عن نوعية الخلاف والجدل الذي كان وما زال قائما بين المؤرخين والمفكرين السياسيين بشأن فكرة القومية وأصلها وفصلها، وما إذا كانت مجرّد صناعة مستحدثة من الدولة، أو هي بناء متخيل بالأساس، أو بناء تراكمي على معطى الإثنيات التي تمد عروقها في التاريخ، أو هي قومية دستورية على طريقة الفيلسوف الألماني، هابرماس، الثابت في ذلك أنها أكثر الحقائق السياسية صلابة ومقاومة في عصرنا الراهن، بما يفوق قوة الأيديولوجيات والعقائد والأديان.

ولا يخفى على أحد أن مسار العرب الحديث كان الأكثر وجعا ودراميةً من غيرهم، حيث انتهى بهم المطاف إلى كياناتٍ مبعثرة، تتقاذفها لعبة الأمم والصراعات البينية والانقسامات الطائفية والعرقية، ولم يحققوا شيئا يذكر من طموحاتهم القومية. الشام موطن العروبة ومهد حلم الوحدة العربية يسير اليوم نحو مزيد من التمزّق، العراق موحّد ظاهريا، ولكن الانقسامات الطائفية والعرقية والتدخلات الخارجية تنخره، السودان انقسم بين شمال وجنوب، وهو معرّض لما هو أكثر، ليبيا نفسها مهددة بالتقسيم. وحدهم العرب انتهوا إلى حالة من التبعثر السياسي الهائل، على الرغم من وجود رباط لغوي وثقافي ومخيال مشترك. واليوم، مع تنامي مسار الانحدار والتفكك، يبدو أن غاية المنى أن يحافظ العرب على كياناتهم القُطرية الهشّة من اصلها، وألا يمعنوا أكثر في مزيد التشرذم والانحدار إلى ما دون الدولة «الوطنية».

خلافا لذلك، تمكّن الإيرانيون من انتزاع نواة قومية متماسكة نسبيا، تضمّ قومياتٍ مختلفة مع غلبة العنصر الفارسي. خرج الأتراك منهزمين من الحرب العالمية الأولى، وخسروا أراضي كثيرة، لكنهم استنقذوا نواة صلبة في قلب الأناضول. أسس الباكستانيون قومية إسلامية متمايزة عن اقرانهم الهنود في شبه القارّة الهندية. أما العرب فقد انتهى بهم حلم المملكة العربية الكبرى التي كان من المنتظر أن تضم في البداية الحجاز وبلاد الشام والعراق، وتتوسع نحو ضم بقية العرب، انتهى بهم المطاف إلى مملكة صغيرة في صحراء الأردن، بعدما عبث الإنكليز بالشريف حسين وأبنائه وبددوا طموحاتهم... تخلص من ذلك كله إلى خلاصاتٍ لا بد من البناء عليها، إذا أراد العرب إنقاذ وضعهم، واستعادة قدر من تعافيهم السياسي وتوازنهم التاريخي المفقودين.

أولا: يجب أن يكفّ العرب عن التعامل مع فكرة الرابطة العربية برفض أو زهد، لأن المعطى القومي حقيقةٌ راسخة، بما في ذلك في المجال العربي الإسلامي. كل أمم العالم تتعايش اليوم بشكل «ودّي» مع قومياتها، وتجلّ لغتها من دون حرجٍ أو توتر، فلماذا يُطلب من العربي أن يقطع مع عروبته، أو أن يكون انتسابه للإسلام بديلا عن شعوره وطموحاته القومية المشروعة. والحقيقة أنه ليس من أمةٍ تعبت بلغتها، وتبدّد ما بين أيديها من أرصدة رمزية (فضلا عن الأرصدة المادية المعلومة) بحجم ما نراه اليوم عند العرب. الإيراني، بما في ذلك الإسلامي، هو قومي بشكل أو بآخر، على الرغم من بروز المعطى المذهبي الشيعي. وهو إلى جانب ذلك يجلّ لغته الفارسية، ويوليها عنايةً فائقة. والتركي، بما في ذلك الإسلامي، تشكل وعيه السياسي حول معاني الأمة التركية بدرجةٍ أولى. وقس على ذلك الماليزي والإندونيسي، فلماذا يُطلب من العربي أن يتجرّد من فكرة الرابطة العربية؟

ثانيا: على الرغم من أن القومية معطى قوي وفاعل في عصرنا الراهن مثلما ذُكر أعلاه، إلا أنه بالقدر نفسه لم يعد من الممكن اليوم الدفاع عن قومية مغلقة وعقائدية ومتعصبة، كما هو شأن الأتاتوركية في تركيا أو البعثية في العراق وسورية. الأمر المسلم به أن اللغة المشتركة تصنع الهوية، لكن يقوى العرب على التغلب على وهنهم ودخول مغامرة التاريخ، من دون تكامل عربي صحوب برؤية ومشروع وطموح مستقبليين. فكما أن القومية المنغلقة والمتعصبة لا أفق لها، فكذلك الأمر بالنسبة للانحسار في الكيانات القُطرية الضيقة والضعيفة.

رابعا: الحاجة إلى مشروع عربي متفاعل مع محيطه الإسلامي الواسع، وخصوصا مع الجوار الإسلامي المباشر. وفي مقدمة ذلك الترك والإيرانيون والباكستانيون، مع مراعاة واقع التنوع الديني والإثني والثقافي في المنطقة، إذ من المسلم به أن منطقة الشرق هي خزّان التنوع الإثني والمذهبي والديني، ومن يقفز على هذه الحقائق لن يجلب إلا الخراب والحروب الأهلية.

الخلاصة من ذلك كله أنه لا سبيل لنهوض الإسلام من دون نهوض عربي فاعل، لأن العرب هم مادة الإسلام ومعدنه، على ما يقول ابن خلدون. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن القيادة ليست تشريفاً أو وراثة طبيعية، بل هي اختبار وطموح وحمل رسالة، وإذا لم ينهض العرب بمهمتهم التاريخية الكبرى، وينخلصوا من وهنهم وعجزهم، فليس من حقهم منع بقية أمم الإسلام الكبرى من تحمّل مسؤولياتها في قيادة الوضع العربي والإسلامي.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

كاريكاتير فهد

في تفسير مقاطعة الانتخابات الجزائرية

عبد الحميد منصوري

المقاطعة بوصفها فعلا سياسيا هي أحد وجوه التغيب عن المشاركة في الانتخابات. ولا يمكننا أن نعتبر كل المتغيبين عن الانتخابات النيابية في الجزائر، أخيرا، مقاطعين سياسيين، ولا يصحّ كذلك اعتبار 19 مليون جزائري، بلا رأي ولا موقف، أو أنهم مستقترون إلى الحد الذي يمنعهم من اختيار من يمثلهم في البرلمان. تغيّب الشعب عن أهم ممارسات الفعل الديمقراطي دليلٌ على إخفاق نظام الحكم في إقناع قطاع كبير من هذا الشعب بجدوى تغيير ممارسات هذا النظام، وصدق نياته في بناء الجزائر الجديدة فعلا. وعدم المشاركة في الانتخابات تعد، عند قطاع ليس قليلا من المتغيبين، رفضا لنظام حكم فاسد، وامتناعا عن منح شرعية شعبية لنظام سلطوي متعفن، كما لا يعتبرون المقاطعة، أو الامتناع عن الترشح أو التصويت، توقفا عن النضال، وعن طرح البدائل ونشر الوعي السياسي بضرورة صناعة مشهد سياسي بديلٍ بالجزائر.

تغيرت فلسفة الحكم في الجزائر، بعد أن يئست السلطة من جلب الشرعية من الشعب، واكتفت بمن نَفّذ حولها من الانتهازيين السياسيين، والنخب القديمة التي أثّثت المشهد السابق. الأمر الذي جعل الرئيس عبد المجيد تبون يصرّح بأن المشاركة لا تعنيه ولا تهمّه. وعلى الرغم من ذلك، قدّمت السلطة، لصناعة مشهد انتخابي تنافسي، تسهيلات وإغراءات كثيرة، للتشجيع على المشاركة، وخصوصا للشباب دون 40 سنة. وقد أقرّت منحهم مبالغ مالية للقيام بحملتهم عند ترشحهم أحرارا، على الرغم من امتناعها، في وقت سابق، عن منح الاعتماد لأحزابٍ شبابية انبثقت من الحراك الشعبي. وقد كان النظام الانتخابي سخيا، وقدّم تسهيلات للترشّح، فمقعد برلماني واحد لا يتطلب سوى جمع مائة استمارة، وكأنه ترشّح لنيل مقعدٍ في مجلس بلدية صغيرة. ولتشجيع المشاركة، تم إلغاء رأس القائمة والاكتفاء باختيار القائمة والتأشير على المرشح المختار فيها، لأجل زيادة الناخبين من المعارف وأبناء العمومة والأقارب وأبناء العرش والطريقة الصوفية. وعلى الرغم من هذا السخاء وهذه التسهيلات، إلا أن المشاركة التي أعلنت عنها سلطة الانتخابات كانت خجولة، ولم تتعدّ 23% إلا بقليل، وحتى الشباب وقوائمهم الحرّة أخفقت في صناعة مشهد سياسي قوي، إلى درجةٍ أن بعضهم حصل على أصوات أقل من عدد استماراته التي قدّمها للترشّح. وقد اعتبر محللون كثيرون أن أسباب المقاطعة كثيرة، أهمها:

سلطة الانتخابات المعينة، والمكونة من رجال النظام في عهد الرئيس بوتفليقة، برأسها محمد شرفي الذي كان وزيرا للعدل ومشرفا على القضاء (يتهم بأن أحكامه كانت تقرّر بالهاتف) فترتي 2002 و2012، في حكومتي السجينين بتهم الفساد، أحمد أويحيى وعبد المالك سلال.

القانون الانتخابي الذي لم تُستشر فيه الطبقة السياسية، ويظهر من هندسته، لكل قانوني أو سياسي، أنه معدّ لتشجيع طرق الحشد غير السياسية، المتمثلة في القبيلة والعرش والطريقة الصوفية، لإخراج مجلس غير مسيس، ولا يحمل أي انتماء أو مشروع سياسي، على الرغم من انتماء المنتخبين للأحزاب.

اختصار الحملة الانتخابية لمطالب الحراك في رحيل بوتفليقة عن الحكم فقط، مع بقاء رجاله، على الرغم من أن الحراك الأصيل، كما يسميه دستور الرئيس تبّون، طالب برحيل النظام، ولكن السلطة تصرّ على إعلان نهاية الحراك، بتحقق مطالبه برحيل بوتفليقة، الأمر الذي توجس منه كثيرون، معتقدين أن النظام يريد أن ينتج ذاته بأدواتٍ هو بخنارها، ومنها الانتخابات الموجّهة التي أقصي من الترشح لها كثيرون محسوبون على الحراك بحجج أمنية واهية.

لم تكن المقاطعة يوما حلا، على الرغم من أنها أداة للعقاب وللتعبير، إلا أن الحاجة الملحّة للتغيير أصبحت مسألة حتمية، فهذا الوضع السياسي والاقتصادي لم يعد محتملا. وعلى النظام الذي أثبتت الوقائع أنه لم يغير ممارساته، ولم يتخلص من أساليبه البالية التي أثبتت عدم نجاعتها أن يراجع نفسه، ويفتح ورشات حوار جادّة، لا يقصي منها أحد حتى تقتنع الأكثرية الغائبة أو المغيبة بالعودة إلى صناعة المشهد السياسي والانتخابي الحقيقي، لأن طريق الانتخابات ذات المشاركة المحترمة بقانون انتخابات عادل ستكون أقل تكلفة من أساليب التغيير التي ستكون وبالا على الجميع.

(كاتب وناشط جزائري)

> على النخب السياسية المنتمية للحراك أن لا تذهب بعيداً في المعارضة العدمية

من أين للبنانيين كلّ هذه الأموال؟

عصام سحمراني

في نقده أحد المسؤولين في الإدارة العامة، يقول الشاعر اللبناني، موسى الزين شرارة (1902- 1986): يا مدير الاقتصاد الوطني/ دُلّني من أين أصبحتَ غني؟ لم تهاجر/ لم تتاجر/ لم تربّ/ عن أبيكَ الغدُ غير الرّسن

البيتان درس في الاقتصاد وحدهما، إذ يحدّدان القطاعات المعروفة لتكوين الثروة في لبنان، والناجح بينها والفاشل، كما الظاهر والمستتر. «مدير الاقتصاد» بات غنياً، ولا يُعرف عنه أنّه نشط في التجارة، فهي وشقيقتها الخدمات أساس الاقتصاد اللبناني. كذلك، لم يهاجر، ومعروف أنّ «أموال المغتربين المرسلة إلى ذويهم» لطالما احتلت صفحة في كتاب الجغرافيا المدرسي، للدلالة على احتلالها موقعاً مهماً في الميزان التجاري أيضاً. ولم يرث المدير عن أبيه مالاً أو ممتلكات، بل الرسن فقط، دلالة على العمل في الزراعة الذي لا يُسمن ولا يغني من جوع، في بلدٍ قرّر منذ البدء، محاربة القطاعات المنتجة والارتماء في حضن الريعية، حتى تدهورت أحواله إلى مستوى الأزمة الحالية.

ذلك ما هو ظاهر، لكنّ الشاعر يؤكّد، في المقابل، أنّ المدير اغتنى، فما المسكوت عنه في البيتين؟ أو ما تجاهل العارف، الذي أورده؟ هو بالتأكيد الفساد، والتكسّب من الوظيفة العامة، بدرجاتها المختلفة؛ من الرئيس والقائد والوزير والنائب والمدير العام إلى الفئات المتخصصة والحساسة والوظيفة في القطاع الخاص، لكن المرتبطة بدوائر الدولة، سيما المالية.

كان ذلك كله من ثمرات الفساد، فقد تطور ذلك بتطوّر المحاصصة الطائفية، الأموال المودعة في المصارف، بالتواطؤ بين السلطة والداخل والخارج، من تلك الفئات القادرة على الاستمرار. وبالتأكيد، هناك من يتلقون المساعدات الأممية، خصوصاً اللاجئين، ومن يتلقون مساعدات من الدولة والجمعيات والمنظمات غير الحكومية وغير الحزبية، والمؤسسات المذهبية. وهناك طبعاً من يتقاضون المال والمساعدات الغذائية وغير الغذائية، من الأحزاب التي ينتمون إليها بمسميات مختلفة؛ لهذا الانتماء بين عمل وولاء وغيرهما، لا سيما الأحزاب الكبرى القادرة على الحصول على العملات الصعبة، من مصادر تمويل خارجية، بحسب خريطة الانتماء والولاء المعلنة أو غير المعلنة. غير ذلك، هناك من ينشطون في الأعمال غير الشرعية، وهي كثيرة جداً في بلد تشترك فيه السلطات والأحزاب، وإن اذعت العكس، في توفير الغطاء اللازم لتلك الممارسات المتنوعة التي لا يعاقب القانون إلا الصغار من المنشطين فيها عادة.

وكلّ هذه المصادر للدخل تفسّر التزاحم على أماكن الترويج من مطاعم ومقاهٍ وشواطئ وغيرها في عطلة نهاية الأسبوع، على الرغم من أنّ البطالة وصلت إلى أرقام غير مسبوقة، وعلى الرغم من طوابير محطات الوقود، وفقدان معظم الأدوية في الصيدليات، وتوجيه الضمان الاجتماعي بعدم استقبال المستشفيات غير الحالات الطارئة، والغلاء المتزايد عشرة أضعاف أحياناً في بضائع وخدمات كثيرة، فهناك من هو قادر على الإنفاق، مهما كانت حدود هذه القدرة، ومهما كان مصدر الثروة، ومهما تحدثت نشرة الثامنة عن جوع، وصوّرت سيدة مسنّة طبخت مجدرة، جعلت تتحدّث عن ماساتها، فيما لم يخطر في بال المراسلة أن تطلب منها خَلع أساور وحلق الذهب، كما طلبت منها، غالباً، أن تجهّز نفسها للمقابلة بطبخ المجدرة، باعتبارها رمز الفقر.

لعلّ الخوف من الوباء والقلق من الأوضاع كافة، لكن في الوقت نفسه انعدام الثقة بقدرة الحكم على حلّ الأزمات، يؤدّيان إلى تلك اللامبالاة، لكنّ ذلك كله ببقينا في أزمةٍ طويلةٍ لا يمكن لصندوق النقد الدولي، وإنْ فرّخ عشرات الصناديق والمبادرات، أن ينتشل اللبنانيين منها، خصوصاً أنّ الانهيار مستمر. فهذه «التنفيسات» المستمرة تلعب دوراً مزدوجاً يمنع احتمالات التغيير، فمن جهةٍ يستحيل الوصول في ظلّها إلى قعر ما، أي فشل كامل، يمكن تخيل بدء حلّ منه، فالنشاط الاقتصادي مستمرّ، وإنْ بفوضى وعدم قدرة على الضبط حيناً، وفي شذوذ عن التوقعات العلمية أحياناً. ومن جهة أخرى، تمنع تلك «التنفيسات» بصفاتها المختلفة، لا سيما الطائفية من بينها، قيام أيّ احتمال للتغيير السياسي من خلال الانتفاضة، فاللبنانيون يرضّون منذ زمن طويل بـ«أنصاف الحلول» وبـ«إبقاء الأمور على ما هي عليه» مهما ساءت، طالما أنهم ما زالوا قادرين على عيش يومهم، بعيداً عن التخطيط البعيد أو التفكير بمستقبلٍ ما... هم متكيفون تماماً مع مثلهم الشعبي «اللبناني كيف ما تزنّو بيجي واقف» مهما قيل إنّ المعنى المقصود مختلف. وهذا يعود، في جزء كبير منه، إلى عدم نهوض مشروع المواطنة يوماً، إلّا في المهرجانات الانتخابية التي تلمس جعلت تتحدّث عن ماساتها، فيما لم يخطر في بال المراسلة أن تطلب منها خَلع أساور وحلق الذهب، كما طلبت منها، غالباً، أن تجهّز نفسها للمقابلة بطبخ المجدرة، باعتبارها رمز الفقر.

لعلّ الخوف من الوباء والقلق من الأوضاع كافة، لكن في الوقت نفسه انعدام الثقة بقدرة الحكم على حلّ الأزمات، يؤدّيان إلى تلك اللامبالاة، لكنّ ذلك كله ببقينا في أزمةٍ طويلةٍ لا يمكن لصندوق النقد الدولي، وإنْ فرّخ عشرات الصناديق والمبادرات، أن ينتشل اللبنانيين منها، خصوصاً أنّ الانهيار مستمر. فهذه «التنفيسات» المستمرة تلعب دوراً مزدوجاً يمنع احتمالات التغيير، فمن جهةٍ يستحيل الوصول في ظلّها إلى قعر ما، أي فشل كامل، يمكن تخيل بدء حلّ منه، فالنشاط الاقتصادي مستمرّ، وإنْ بفوضى وعدم قدرة على الضبط حيناً، وفي شذوذٍ عن التوقعات العلمية أحياناً. ومن جهة أخرى، تمنع تلك «التنفيسات» بصفاتها المختلفة، لا سيما الطائفية من بينها، قيام أيّ احتمال للتغيير السياسي من خلال الانتفاضة، فاللبنانيون يرضّون منذ زمنٍ طويل بـ«أنصاف الحلول» وبـ«إبقاء الأمور على ما هي عليه» مهما ساءت، طالما أنهم ما زالوا قادرين على عيش يومهم، بعيداً عن التخطيط البعيد أو التفكير بمستقبلٍ ما... هم متكيفون تماماً مع مثلهم الشعبي «اللبناني كيف ما تزنّو بيجي واقف» مهما قيل إنّ المعنى المقصود مختلف. وهذا يعود، في جزء كبير منه، إلى عدم نهوض مشروع المواطنة يوماً، إلّا في المهرجانات الانتخابية التي تل

عبد الله الثاني بين الأزمة الداخلية وقضية الفتنة

لميس أندوني

ليست مصادفةً في الأردن أن يتقاطع بدء عمل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية مع إصدار لائحة الاتهام في ما يسمى قضية الفتنة، إذ بدا أنّ الملك عبد الله الثاني يريد أن يبعث رسالة ببدء عملية إصلاح مطلوبة شعبياً، وفي الوقت نفسه، توجيه ضربة قاصمة إلى صدقية أخيه الأمير حمزة، الذي حاول بناء شعبيةٍ له بين العشائر المستاءة من توجهات القصر على حساب سلطات العرش. لكنّ هذ الرسالة المنشودة لم تصل تماماً، نتيجة سوء إدارة القصر في إخراجه روايته عن مؤامرةٍ كتبت صحف أميركية أنّها مدعومة من ولي عهد السعودية محمد بن سلمان، ومستشار الرئيس الأميركي السابق جاريد كوشنر، وأيضاً نتيجة فقدان الثقة الشعبية بوعود الإصلاح ولجانها، خصوصاً أنّ جديد هذه اللجان، وقد أعلنت في العاشر من شهر يونيو/ حزيران الحالي، يرأسه رئيس وزراء سابق هو سمير الرفاعي، الذي أطاحت احتجاجات شعبية بحكومته عام 2011، ويعود الآن لقيادة «التحديث» في الأردن.

فقدان الثقة بالدولة وبالقصر هو العنوان الرئيس للأزمات المتلاحقة في الأردن. ولذا، فإنّ معالجة الأزمات يجب أن تبدأ بمحاولة استعادة صدقية الدولة، وليس المساهمة في تقويضها، فمنذ بدء أزمة الأمير حمزة، وإعلان القصر عن مشاركة الأخير في تحريك «فتنة» ضد أخيه الملك، شنّ الديوان المكي حملة واسعة، من خلال تسريبات إلى صحافيين عرب وأجانب عن وجود مخطط رسم خطواته محمد بن سلمان وكوشنر. وفي النهاية، جاءت لائحة الاتهام الرسمية ضد شريكي الأمير، رئيس الديوان السابق باسم عوض الله، والشريف حسن بن زيد «بالتحريض على مناهضة نظام الحكم»، ضربة للرواية الرسمية المسرّبة عن خطة خطيرة استشعر الأردنيون أنّها قد تهز أركان العرش.

هنا لا بد من الاعتراف بأنّ مضامين تسجيلات مسرّبة، وإن كان من الصعب معرفة سياقات الحديث، تدلّ على أنّ الشريف حسن كان بالفعل يحرّض الأمير حمزة، وإن بدا نزقاً في أحاديثه وكلماته البذيئة، حتى أنّه يسخر من عوض الله الذي يعتبره فاقداً القدرة على عمل شيء. وعلى سخافة مستوى ما سرّب من مكالمات، فإنّها قد تشكل إدانة لدى الرأي العام، وهذا ما يريده القصر، خصوصاً أنّ المتهمَيْن على علاقة بمحمد بن سلمان.

يتضح أنّ هناك تحريضاً على الملك، واستياء منه، وأنّ ثمّة شخصاً ثالثاً غامضاً يؤثر على الشريف بن زيد. لكنّ المشكلة الكبرى التي يواجهها الملك أنّ مثل هذه الأحاديث المرفقة أحياناً بتفضيل الأمير حمزة على الملك، بكلماتٍ أكثر قسوة، تتردد أحياناً في العاصمة عمّان والمحافظات بين من يحسّون بمظلومية حقيقية، وهم الأغلبية، وبين من لهم دوافع انتقامية وانتهازية. وهذه تظهر عادة حين تعصف أزمات سياسية واقتصادية في دول وأنظمة، الأمر الذي يُحدث خلطاً بين صرخة المظلوم واستغلال نخب لهم على استعداد لنقل بنادقها من خندق إلى آخر، حتى لو كان ذلك خيانة للوطن نفسه. لكنّ هذه الظواهر مؤشّر على عمق أزمة الحكم، وليست مجرد مسألة تنافس بين الملك وشقيقه، كما أوضح مقال سابق لصاحبة هذه السطور، في «العربي الجديد» (2021/4/11). ولذلك، إذا كان الملك مصدوماً من تحرّكات أخيه بين العشائر، وصمت الأخير عن نقد هؤلاء سياساته، فيجب أن يخشى الأهم من مكالمات مسؤول سابق وشريف مدلل، وهو انفجار انتفاضة شعبية، خصوصاً أنّ كثيرين من رجال دولة سابقين، وآخرين حاليين في الدولة، يوجهون له النقد في جلساتهم. وبغض النظر عن دوافعهم التي اعتبرَ بعضها انتهازياً، فإنّ ذلك يوسع دائرة السخط الشعبي. كما أنّ لجنة هدفها التوصية بتعديل قوانين، أهمها قانون الانتخابات، يرأسها من يراه الموطن الأردني مسؤولاً عن تقسيم الدوائر الانتخابية، أي عن التزييف الرسمي لتمثيل الأردنيين، لن تنفس الاحتقان، بل قد تزيده. والحلّ ليس في الاعتقالات الدورية للحراكيين، والتي وصلت إلى إخفاء قسري للحراكي أحمد طبنجة، بمعنى حجزه غير القانوني، واستعمال قانون الجرائم الإلكترونية لتكميم الأفواه، ومحاربة أعضاء نقابة المعلمين التي تعاديها الدولة، بحرمانهم من مصدر رزقهم. وهذا كلّه لن يزيد النفوس إلا اشتعالاً، فكيف يمكن أن تقنع الفقير والمضطهد بلجان إصلاح، وهو لم يرَ من سابقاتها مقرّرات تنفذ، وهو الذي لا يجد عملاً يؤمن له حياته؟

في مثل هذا الوضع، يصبح من السهل اختراق المجتمع والدولة، خصوصاً في ظلّ استمرار التطبيع مع العدو الإسرائيلي ومعاهدة دفاع مع أميركا تنتقص من السيادة الأردنية، وفي ضوء استمرار الحكومات اليمينية الإسرائيلية، في تسريع المشروع الاستيطاني الصهيوني وتهويد القدس. وليس مستغرباً أن تحرّض إدارة دونالد ترامب، وأطراف سعودية على الملك، بعد رفضه قبول الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وانتهاك المسجد الأقصى، وضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة. فرفض الملك القبول بدور أمني للسيطرة على الشعب الفلسطيني المحبوس في «كانتونات» يكون جزءاً من صفقة القرن، جعله، على الرغم من كلّ ما يرى الشعب الأردني من تبعية مقيتة للسياسة الأميركية، عرضة لضغوط، فكانت محاولة رئيس الوزراء الإسرائيلي المنصرف، نتنياهو، وإدارة ترامب، خنق الأردن سياسياً واقتصادياً، ما يجعل احتمال حدوث المؤامرة وتوريط حمزة أمراً غير بعيد التصديق. لكنّ لائحة الاتهام لباسم عوض الله، وزيد بن حسين، والمكالمات المسرّبة صوتاً ونصاً، لا تنسجم مع تلك الروايات، بل بدت وكأنّها تصفية حسابات، خصوصاً أنّه تم تحويلها إلى محكمة أمن الدولة التي تفتقد معايير العدالة، وغير معترف بها دولياً، وتُستعمل بشكل دائم ضد الحراكيين. لماذا لا يحاول القصر إنهاء الأزمة، حتى لو استوجبت التحويل إلى محكمةٍ أخرى، بدلاً من التسريبات التي أحدثت بلبلة، بل زادت من شعبية الأمير التي هي في جزء كبير منها تعبير عن معارضة سياسات الملك؟ كان الأجدى التركيز على القضايا الملحّة، فتشكيل لجنة جديدة لا فائدة منه، إذا لم تسبقها أو ترافقها إجراءات بناء الثقة، وأولها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، والكفّ عن التدخل الأمني في الإعلام وإشاعة أجواء الحريات في البلاد، وتنفيس الاحتقان. أخيراً وليس آخراً، على القصر التفكير ملياً بكيفية التعامل مع العشائر، فاللبرلة الاقتصادية منذ عام 1989 أضعفت نظام الريعية، من دون تأسيس نظام اقتصادي منتج لتوفير فرص عمل، بعدما فقد أبناء العشائر فرص عمل مضمونة في القطاع العام، ما أدّى إلى إفقار شرائح واسعة في المدن والقرى والمخيمات... هذه كلّها أخطاء متراكمة، لم تتراجع الحكومات الأردنية عنها، وتجاهلت حنق المسحوقين، فمتى تبدأ صحوة حقيقية عند أصحاب القرار؟

(كاتبة من الأردن)

> تشكيل لجنة جديدة لا فائدة منه، إذا لم تسبقها أو ترافقها إجراءات بناء الثقة، وأولها إطلاق سراح المعتقلين السياسيين

حملة إعادة بناء منظمة التحرير... لماذا الآن؟

أحمد فراسيني

عند الوصول إلى مرحلة طرح سؤال «لماذا الآن؟»، يكون السائل قد تجاوز حدود القناعة أو التردد إلى حيز التشكيك، على الرغم من أن الأصل في السؤال بحثي أو استفهامي، إلا أنه، فلسطينيا، تشكيكٌ ملثم ليخفي عشرات الأسئلة التخوينية. وإذا توقف أي فاعل فلسطيني عن فعله، منتظرا كل الإجابات على سؤال «لماذا الآن؟»، فإن الفلسطينيين سيجدون أنفسهم كأعمدة سبسطية، أو أنصافها، الملقاة والمعرّضة لخطر الاندثار أو الإخفاء أو النهب.

كانت الحملة الوطنية لإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية جاهزة لتنطلق منذ أشهر، وظلت تنتظر اللحظة الأنسب بالاعتماد على معطيات مختلفة، حتى وصل الأمر إلى تحديد 27 الشهر الماضي (مايو/ أيار)، مع العلم أن هذا التاريخ كان قد حدّد منذ شهر مارس/ آذار، من دون الضرب بالمندل ومعرفة ما سيجري في شهر رمضان وأحداث القدس، وما تبعها من نضال شعبي ومقاومة في فلسطين وخارجها. لذلك، لم تتعامل الحملة في تاريخ إطلاقها بوصولية وانتهازية، أو ضعف جهة على حساب أخرى، إلا بانتهازية واحدة، مردّها أن الحاجة أصبحت ماسّة، بل وملحة، لممثل وطني لكل الفلسطينيين، فأطلقت نفسها. وبذلك يمكن أن نضيف وصف الانتهازية لنعت الحملة.

وإذا انزعج بعض من يسمّون أنفسهم «القيادة» من إطلاق هذه الحملة، مكرّرين الأسطوانة نفسها إن معركتنا حاليا ضد الاحتلال، وليست فلسطينية فلسطينية، فإن الحملة تؤكد على المعركة نفسها التي تُنظّر لها تلك القيادة خطابيا نصيا، من دون عمل، إلا في مجالات حائط السلطة الفلسطينية المنصوبة على مؤسسات المنظمة المسلوبة.

نعم، معركة الحملة مع الاحتلال الذي لا تصدّه إلا مقاومة وطنية، تعمل ضمن استراتيجية عمل وطنية، يقرّها مجلس وطني أو قيادة تمثل الفلسطينيين، مقاومة غطاؤها الحراك الشعبي والقيادة السياسية الفلسطينية الشاملة، قيادة تدرك تماما كيف تستثمر بكل قطرة دم فلسطينية سالت في الأقصى أو الشيخ جرّاح أو حي تل الرميدة أو جبل صبيح أو غزة أو اللد أو اليرموك أو عين الحلوة، فلم تتحول البوصلة، وإنما زاد طول الطريق، بحكم الظروف التي فرضتها السلطة على كل الفلسطينيين.

يرى كتاب وناقدون إشكالا في مطالب الحملة، لظنهم أنها وجدت لتقف أمام مقرّات المنظمة، وتطالبها بإعادة بناء ذاتها، طارحين حلا بديلا بإنشاء قيادة مؤقتة، تقوم بتسيير الأعمال، حتى تصل بنا إلى انتخابات المجلس الوطني، أو قيادة مؤقتة بلا غطاء سياسي لمدة سنتين، كما يطرحه بعضهم ممن يغفلون عن أنه، وبالحديث عن مثل تلك القيادة المؤقتة، نعود إلى المعضلة نفسها، والملاحظة التي يستخدمها أصحاب فكرة القيادة المؤقتة أنفسهم ضد الحملة، فعلى أي أساس ستشكل تلك القيادة؟ ومن الذي سيسمح لها بالتصرّف؟ أليست هي القيادة نفسها التي لا نثق بها ونريد تغييرها؟

قارئ نصوص الحملة والمتابع لها سيصل إلى نتيجة أن الحملة تذهب إلى محاولة القفز عن هذه القيادة بقرار شعبي، وعدم انتظار المنّة والصدقة الجارية بصندوق اقتراع على قارعة الطريق يسد رمق الفلسطينيين المتعطشين للديمقراطية. وقد قدّم حيان جابر مقالة ناقدة للحملة، تحت عنوان «عن معضلات الجسم السياسي الفلسطيني» في «العربي الجديد»، أراها داعمة للحملة، على الرغم من نقاط النقد الثلاث التي فصلها الكاتب، نعم الداعمة، لأنه، أراد أو لم يرد، فإنه قد طرح وجهة نظره الخاصة عن إعادة بناء منظمة التحرير، وهذا هو الأهم، وإن اختلف مع الحملة التي لا تملك كل المفاتيح وكل الحلول السحرية التي ربما يتسرّع بعضهم بطرحها، حين الحديث عن إعادة بناء المنظمة أو الانتخابات. وقد استخدم الكاتب معنى المحتوى البراق والخادع للحملة، وهنا لا بد من الرد والإفصاح عن بريق الحملة الخادع للعيان.

بريق الحملة أنها تطالب بقيادة وطنية منتخبة، يفرزها صندوق الاقتراع الذي سيتحدّى تأثيرات المناخ في كل دولةٍ على سطحها تجمع فلسطيني، وهذه القيادة ستحدّد كل الأمور الأخرى، والتي من المفروض أنها تقع على عاتق منظمة تحرير فلسطينية، من تمثيل للفلسطينيين، والمحافظة على هويتهم وتاريخهم وقيادة مشروعهم الوطني. هذا هو البريق اللامع. أما الخدعة في الموضوع فهي إن خلف المطلب الرومانسي، والمحق، بالديمقراطية، فكرة فلسطين كل فلسطين من نهرها إلى بحرها، وإن فلسطيني الـ 48 سينتخبون أيضا من يمثلهم في هذا المجلس الوطني. والخدعة الثانية أننا بتلك الانتخابات نطالب بإزاحة كل الفاسدين والمستبدين والمستسلمين وخائني الأمانة الوطنية، لتتبدّل تلك الوجوه الصدئة إلى وجوه شابّة تُبرق لنا أملا جديدا. والخدعة الثالثة أن دور الحملة لا يتوقف عند الانتخابات نفسها، بل تستمر في نشاطها حتى تجسيد إعادة بناء منظمة التحرير، واعتماد المشروع الوطني الفلسطيني التحرّري.

(كاتب وإعلامي فلسطيني في بلجيكا)

> يدرك القائمون على الحملة تماماً أن الآراء ستختلف في ما يخص توجهاتها وأهدافها وطريقة عملها وتوقيتها

أشباه الشعب في مثلث الحلفاء

عمر الشيخ

أصدرت حكومة النظام في دمشق قراراً يُشرعن تصنيع «أشباه الألبان والأجبان»، ويشير إلى أنّها «منتجات غذائيّة يدخل في تركيبها الأساسي الحليب ومشتقاته، وتضاف إليه، حسب الرغبة، الزيوت النباتيّة غير المهدرجة، النشاء المعدل، أملاح استحلاب، منكهات غذائيّة مسموحة»! نظراً إلى سوء الحالة المعيشيّة، وعدم قدرة التصنيع من مواد طازجة، وعدم توفر قدرة شرائيّة في ظلّ الغلاء المتصاعد الذي يفرضه النظام وتجّاره انتقاماً من «أشباه الشعب».

لا تقلّ المفارقة، استهتاراً بقيمة الناس، عن انتشار ظاهرة «تجنيد السوريين» ضمن صفوف القوّات التابعة لإحدى الدول الثلاث: «روسيا- تركيا- إيران»، التي استلمت الملف السوري منذ ما يزيد عن خمس سنوات، وكل «التقدمات» التي تحدُث على الأرض كان يسجّل مقابلها تحوّل ميدانيّ في حياة الناس، يبعد «الحل» السياسي السوري التشاركي، إلى ما وراء المصالح الاستراتيجيّة لتلك الدول على أرض سورية.

وما إن انتهى مهرجان «الاستحقاق» أو «انتخابات الأسد»، حتى عادت الأمور إلى أسوأ مما كانت عليه، ازدادت وتيرة التجنيد الإجباري في قوّات النظام، وأصبح من السهل التأكّد أنّ تلك الدروع البشريّة التي تعيش في مناطق سيطرة النظام هي أخطر بكثير من جيش الأسد الانتحاري، وحلفائه والمليشيات المتناسلة، الطائفيّة، والمرتزقة الذين تستخدمهم القوّة اللاعبة في المأساة السوريّة. أضف إلى ذلك الملاحقات الأمنيّة الجديدة، لكلّ من لم يمارس «حقه» بالتصويت في تمثيليّة مبايعة الطاغية، مجدّداً، على سبع سنوات من التبعيّة، سبع سنوات بدأت بتكريس مفهوم «الأشباه»، والذي لا يُستبعد أن ينتج، لاحقاً، شبه بلاد وشبه كرامة، وشبه حريّة، وشبه حياة، مع وجود هذا الرصيد من الموالين الذين يحملون، بالتأكيد، أشباه عقول.

هذه المساخر الإعلاميّة المطلّة بين حينٍ وآخر من شاشات إعلام نظام بشار الأسد تريد أن تقول للعالم إنّ القوّة العسكريّة وتأجير البلاد والمساومة على وحدة الأرض، هي آخر ما يهمنا اليوم. لذلك سوف نحوّل هذا القطيع من الساكتين، هذه القنابل البشريّة، المتنقّلة، والتي تنمو بقوّة، وتنجب أطفالاً بلا مخيّلة خارج ظلّ الأسد، سوف نحوّلهم إلى أشباه شعب ومرتزقة.

على كلا الضفتين، في مناطق سيطرة المعارضة وفصائلها العسكريّة، وفي مناطق سيطرة النظام وحليفيه روسيا وإيران، ثمّة استخفاف وحشيّ بالناس، بهذا السوري، بهذا الإنسان الذي ربما تربطه الهويّة بالآخر، من جنوب البلاد إلى شمالها، من دون أيّة قناعة بالعادات والتقاليد واللهجات والاعتقاد الديني، تربطه كلمة «مواطن سوري» تعدّدت انتماءاته، وفجّرتها الثورة السوريّة إلى وعي متنوّع، قاسمه المشترك؛ هو حقّ العيش في البلاد بكرامة، وليس السقوط في وحل مزارع الطاغية، سواء كان من بيت الأسد أو من بيوت الفصائل العسكريّة المشتتة، التي خذلها العالم وخسرتْ شعبيّتها، فاستعانت بالحلفاء ضد الشعب. تماماً، كما يحدث في إدلب مثلاً؛ حيث صدر، أخيرا، قرار بتفريق الشباب عن الشابات في مجموعات التواصل الاجتماعي (...) أحقّاً هذا هو ما يهمّ الآن، تطبيق «الشريعة»؟! وأين حرية الحياة المدنيّة في ذلك؟ ما الطموحات التي يمكن للناس في مناطق سيطرة الأسد أن ترجوها، وهي تسمع أخباراً كهذه؟ ومثلها أخبار المعاهد الشرعيّة وإقصاء الآخرين من توجهاتٍ فكريّة مختلفة وتجارة المعابر والجهاديين.. أحقاً ذلك هو مراد الثورة السوريّة بعد عشر سنوات، وآلاف السوريين أصبحوا مرتزقة، يقاتلون في صفوف القوات الروسيّة والقوات التركيّة والقوات الإيرانيّة؟

هنا يخطر في البال سؤال عن ماهية الإنسان وقيمته في سورية، عن هويته ومعناه، عن وجوده ومقدّراته التي كثيراً ما كانت تحمل توقعاتٍ مبهرة في ميادين العمل والحياة المهنيّة، باستثناء السياسيّة والعسكريّة لقد شهدنا كثيراً من العقول المبدعة التي كان الأسد يمنع عنها الماء والهواء والضوء، ليبرز مواليه مهما كانت مستوياتهم «العقليّة»، وخير دليل على ذلك متابعة أحد عناوين منشورات وزارة الثقافة التابعة للنظام في دمشق، الساقطة في غنائيّات كتب من نوع «إيران النوويّة .. من النشأة إلى الأزمة فالحل» بتوقيع أحد أبواق النظام، طالب إبراهيم، والكتاب يقع في أكثر من 500 صفحة، ويأتي في سياق تكريس الانحطاط الثقافي والخضوع المطلق في شبه منحول لما يمثل ثقافة نظام الأسد. فيما بدأت اللغة الروسيّة تأخذ مكانتها في التعليم، ويركض الشباب في مناطق سيطرة النظام، إلى اتقانها والخوض فيها، بحثاً عن فرصة «ارتزاق» بين صفوف القوات الروسيّة في سورية. ومثل تلك المقارنات يمكن النظر إليها في الشمال السوري، حيث الوجود التركي، وتقديم الخدمات الاقتصاديّة والتعليميّة، وذلك كله باللغة التركيّة أيضاً. إنه مثلث الحلفاء الذين تخدم عندهم الأغلبية الساحقة من السوريين في هذه الحرب، يسندون أضلاع طموحاتهم على ولاءاتٍ للآخر، غير السوريّ؛ لأنهم شاهدوا بعضهم بعضا في سوق البيع، بين شاشات الأمم المتحدة ومجلسها، شاهدوا قيمة حقوقهم في لوائح حقوق الإنسان، شاهدوا هذا الخذلان المواكب لموتهم التاريخيّ على يد الحلفاء. قبل أيام، اجتمع الرئيسان، الأميركي والروسي، وكلّ السوريين، تقريباً، كانت عيونهم على أخبارهم، على الرغم من الإيمان القائل إنّ الملفات الإنسانيّة في الحدث السوري هي التي حضرت في لقائهما، إلا أنّ الترجيح الأكثر حضوراً هو، أيضاً، الحدّ من انتشار الوجود الإيراني في سورية، عسكريّاً، بدليل قصف إسرائيل مواقع لحزب الله في القنيطرة، بعد يوم واحد للقاء الرئيسين في جنيف.

(كاتب سوري)

> تتعلق عيون السوريين بالقوى الكبرى، وكثيرًا ما يتبنون خطاباتها بحثاً عن أمل ما

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads